دور الشارع في إحداث التغيّرات السياسية الراهنة في العالم العربي

د/ إدريس عطية
جامعة العربي التبسي - تبسة

الملخص:

تتعرض هذه الدراسة أهمية ودور الشارع في عملية التغيّر السياسي، والتي من أبرزها التحولات الأخيرة التي مست الوطن العربي؛ من خلال ما شهدته الساحة من حراك سياسي وهزات اجتماعية طالت في أغلبها بنية وتركيبة الأنظمة السياسية العربية، وقد لعبت مقاربة الشارع، بكل أشكاله؛ المنظم عن طريق المجتمع المدني وحتى الأحزاب السياسية، أو غير المنظم/عشوائي، سواء بشكل جماعات، أو بشكل منفرد، دوراً بارزا في إحداث التغيير داخل هذه الأنظمة من أجل بناء نمط ديمقراطي يراعي المطالب الشعبية ويواكب تطورات زمن ما بعد الحداثة، كما عزز الشارع دوره أيضا، بمهمة أخرى أساسية، تمثلت في تحديد طبيعة الأنظمة السياسية ومواطن إصلاحها في إطار كلي وشامل، بحيث لعبت المحاكاة السياسية أو ما يمكن أن يسمى في العلوم الاجتماعية بعامل العدوى وانتقالها بين البلدان العربية، بل ودورها هي أيضا في إزكاء موقف الشارع والاتجاه به إلى عدة مناحي من المبكر جدا أن نحكم على نتائجها، بالإيجاب أو بالسلب، خاصة في عصر العولمة وما تفرضه من تجليات على الوطن والمواطن معا. (قد اتضح ذلك جليا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي مثل فايس بوك، وتويتر..).

Abstract:

This study examines the importance and role of the street in the process of political change, most notably the recent transformations that have characterized the Arab homeland, through the political movement and social shocks that have taken place mostly in the structure and structure of the Arab political systems. The path of civil society and even political parties, or unorganized / random, whether in groups or individually, plays a prominent role in bringing about change within these systems in order to build a democratic pattern that takes into account the popular demands and keeps pace with postmodern developmentsm,The role of the political system, or what can be called in the social sciences, was played by the infection factor and its transmission among the Arab countries, and it also played a role in reinforcing the street's position. It is too early to judge its results positively or negatively, especially in the era of globalization and its manifestations on both the homeland and the citizen. (This has been made clear through social networking sites such as Facebook, Twitter, ...).

مقدمة:

أول ما يلفت الانتباه استخدام مفهوم "الشارع" ضمن سياقات مفاهيم المعارضة، الحزب، والانتخابات...الخ، ونشير هنا إلى أنه قد يتعلق هذا المفهوم بالمسيرات والانتفاضات، إلا أنه صار في الأدبيات السياسية والاعلامية مرتبطا بالمعارضة حين تتخذ طابعا عنيفيا في أشكاله الدنيا، لأن الشارع مساحة تنفس وتنفيس، ومجال أرحب للعنف الخطابي والشعارات المرددة والمحمولة، وتصاحبه حالة من الهجيان والخوف والتردد والحماس، ويكون قابلا للتحول إلى العنف الدموي في المواجهات.كما أنه قوة شعبية تعبيرية تغييرية.

ويتجسد للشارع بأنماطه المختلفة التقليدية منها والحديثة، المنظمة، وغير ذلك، عبر كافة مستويات التغيير السياسي من أجل تحقيق مطالبها في الدول العربية، وتحقيق مقومات التنمية الشاملة التي تهتم بالتنمية المواطنية (المدنية أو الحضرية)، التي تعنى بكافة أفراد المجتمع، وتحقيق الحرية، والمساواة، وكذا تكوين الاتجاهات التي تستلزمها عملية التحديث، وبناء الدولة العصرية، والتنمية الذاتية لشعوبها، والتي تمثل نقطة البداية السليمة لتحديث أي مجتمع، بحيث سيؤرخ للتغييرات السياسية الراهنة بالشارع، بفضاء المدينة كمجال عمومي للصراع والتنافس على السلطة.

وبما أن الوعي بالمواطنة هو نقطة البدء تظل المواطنة كقيمة عليا مرتبطة ومرهونة بقدرة البناء الديمقراطي –السياسي في العالم العربي على الاستجابة للبناء الاجتماعي –الاقتصادي، ومن ثم يتوافر للفرد القدرة على المطالبة بها عن طريق الشارع و ممارستها والعمل على تنميتها وتطويرها أيضا.

وتعتمد الدراسة على **المنهج** التاريخي Historical Méthod لتتبع مسار التحولات الأخيرة في العالم العربي زمنيا انطلاقا من بداية تبلور هذه التغييرات في ارتبطاها بالشارع، حيث يفيدنا المنهج التاريخي في العودة دائما إلى للبحث في التاريخ عن خصائص هذه الظواهر وأبعادها واستعراض مسارها(1)، على أساس أن لكل حدث طبيعته المتميزة(2).

وتعتمد الدراسة أيضا على **اقتراب علاقة الدولة –المجتمع** من خلال تحليل موقف الدولة في العالم العربي من انتفاضات الشارع، بل وتحليل الأبعاد الكامنة وراء هذه العلاقة التي تبدوا أنها المفجر الأساسي لهذه التغييرات. ولذلك من أجل الاحاطة والإلمام بالموضوع سوف تقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

أولا:مدخل المواطنة والمجال العام لتحليل انتفاضة الشارع العربي:

ارتبط مفهوم المواطنة والمجال العام كمصطلحات، بالمجتمعات الغربية الأوربية، حيث تطورت المواطنة والمجال العام في نطاق محدود كان الإنسان البدائي يرتبط في إطاره بالمكان والعمران والإطار الاجتماعي الذي يعيش في نطاقه، وعندما تبلورت دولة المدينة اليونانية والرومانية القديمة قام البعض بتطوير بعض الحقوق والامتيازات التي امتلكوها في نطاق الإطار المكاني–الاجتماعي في مقابل حرمان البعض الأخر منها، ونتيجة لذلك تولدت عواطف ارتباط بالمكان عند البعض من جهة، وعواطف الاغتراب عند البعض الأخر من جهة ثانية.

ومع قيام حركة الإصلاح الديني والثورة الفكرية والعلمية والتنويرية المرتبطة بفلسفة الأنوار في أوربا، بدأت مرحلة جديدة في تطور متغير لمفهوم المواطنة حيث ارتبطت المواطنة بمفهومين: الإنسانية Humanism، والعالمية Universalism، بمعنى وجود قيم إنسانية تسود العالم كله دون تمييز، كالتسامح والإخاء، والمساواة بين البشر[3].

وجاءت الثورة الفرنسية معلنة أنها تؤسس أمة جديدة لا علاقة لها بالمرجعية البيولوجية، أو الدينية، بل مرجعيتها الوحيدة هي قرار حر من المواطنين من خلال ما استحدثه "جون جاك روسو" عن مفهوم العقد الاجتماعي، واستقلالية الفرد وحقوقه في مواجهة الدولة وعن العيش كمواطنين متضامنين ينتمون إلى دولة قومية، ومجتمع عام وليس إلى مجتمعات محلية في ظل قوانين يسنونها دون قيود.

واستكمل ذلك ببعد أخر من أبعاد المواطنة حينما حولت الدولة "البشر"، من رعايا عليهم واجبات إلى مواطنين لهم حقوق مثلما عليهم واجبات مؤكدة شرعية المشاركة في القضايا التي تمس الوطن والدولة والمجتمع في اطارشامل يسمى المجال.

وفي عصر العولمة ظهرت مجموعة من التحولات والمتغيرات تعمل في اتجاه تحرير المواطنة من حدودها القومية وذلك على المستويين الداخلي والخارجي(المجال العام الداخلي، والخارجي).

داخليا: أثرت عملية الحراك الاجتماعي والسياسي والجغرافي لأفراد حاملون لهويات من مجتمعات عدة على ارتباط المواطنة بمفهوم الهوية السياسية، والذي طرح كوسيلة يمكن من خلالها أن يصل الأفراد لحل الاختلافات الناجمة عن خصوصياتهم الثقافية مع إعادة التفكير في الديمقراطية من خلال مفهوم الديمقراطية المتعددة الثقافات

Multiculturalism Democracy، والتي تعني التفكير في القواعد التي تسمح بالتوفيق بين متطلبات الديمقراطية، وعلى رأسها حكم الأغلبية وواقع عدم التجانس الاجتماعي والثقافي، ومسألة وجود ضمان الاحترام حكم الأغلبية للأقلية.

أما خارجيا: ارتبطت فكرة تحرير المواطنة بالمواطنة العالمية التي تسقط الانتماءات الوطنية/ القومية ليتولد انتماء شامل ومواطنة إنسانية بلا تحديد أو تمييز، وهي "**مواطنة إنسانية** "ترتبط بتحالف البشر من أجل إعلاء مثل عليا كالحرية، والديمقراطية والحوار.

وترتبط المواطنة الإنسانية بالاستقبال النشط مما يعكس أهمية تطبيق ذلك المفهوم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العالم، والتي لن تتأكد إلا من خلال اتخاذ الفرد لمسافة بين قيمة ذاته، وبين تفاعله مع الأخر، ومحاولة تقبل منظومة قيميه عالمية تستقر من خلال مناقشات وحوارات جمهورية Conversation Republicaine مفتوحة للكل.

وبناء على ذلك، فالمواطنة كمفهوم في المجتمع الغربي، تعني انتقالا للحقوق من الدولة إلى الأفراد، وتشير إلى عضوية الفرد في الجماعة سواء كانت هذه العضوية إيجابية أو سلبية، بحيث تنظم له هذه العضوية حقوق وواجبات قائمة في ذلك على مبدأ العمومية والمساواة[(4)].

وللمواطنة بعد قانوني؛ يتمثل في التنظيم القانوني للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة ودون أي تمييز بينهم ويقابل هذه الالتزامات التي يجب الوفاء بها.

وكذلك، هناك بعد مادي للمواطنة يتجسد في قدرة الدولة على توفير متطلبات الحياة الملائمة للأفراد. وبعد معنوي – سوسيولوجي، يرتبط بمشاعر الولاء والانتماء للدولة من قبل الفرد وتفضيل المصلحة العامة على الخاصة والاحترام الطوعي للقانون.

وقد يختلط الأمر لدى البعض، بين حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، إلا أنه يمكن عبر مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التمييز بين حقوق الإنسان، وحقوق المواطن رغم أن أغلب مواده تستهدف الإنسان والمواطن معاً، لأن تنظيم حقوق المواطن يبدوا كضمانة غير مباشرة لحقوق الإنسان، ولأن احترام حقوق الإنسان ضرورية لممارسة حقوق المواطن.

إن المواطنة لا يكفيها مجرد إقرار الحقوق، وإنما يتم قوامها بأداء التزامات تتمثل في السعي إلى معرفة الحقوق والتشبث بها والدفاع عنها، فضلا عن ممارستها في إطار الصالح العام. مما يبرز دور الفعل الانتخابي وأهميته، ومن ثم يتضح أنه هناك علاقة وثيقة بين مفهوم المواطنة والنظام

السياسي بمعنى أنه كلما اقترب النظام السياسي من النموذج الديمقراطي ساعد ذلك على تحقيق وتعزيز المواطنة بأبعادها المختلفة.

ويناقش نموذج اللاحركات الاجتماعية في المجال العمومي Social Non-Movements، الذي طوره "آصف بيات" Assife Baiete كمدخل لدراسة هذه القوى الاجتماعية داخل المجال العام، حيث يعد هذا النموذج إحدى المحاولات الجادة لدراسة وتحليل توجهات الشارع، ولكنه الأقل اختبارا في تحليل وتفسير حالة الحراك التي تشهدها دول التحولات العربية الراهنة، مشيرة إلى أن نظريات الحركات الاجتماعية تعكس خبرات المجتمعات الغربية بشكل رئيسي(5).

وتعتمد على مقترب "بيات" لتعريف مفهوم اللاحركات الاجتماعية، التي يقصد بها تلك الأنشطة الجماعية التي يقوم بها فاعلون غير جمعيين non-collective actors ، ويمكن تحديد أربع سمات رئيسية لها(6)؛

- **تتمثل السمة الأولى** في أنها عبارة عن ممارسات يشترك في القيام بها أعداد كبيرة من البشر العاديين دون اتفاق فيما بينهم؛
- **وتتعلق السمة الثانية** بأنه ينتج عن تشابه ممارساتهم تغيير اجتماعيا؛
- وتتصرف السمة الثالثة إلى أنه نادرا ما يتحكم في أنشطتهم أيديولوجية معينة؛
- وتتعلق السمة الرابعة بأنه عادة لا تكون هناك قيادات أو منظمات معروفة، فهؤلاء الفاعلون يعملون بصورة تلقائية، ويبدأ تحركهم برد فعل فردي يتسم بالعفوية في تعاطيه مع متغيرات الواقع.

ثانيا: جيوبولتيكية الشارع العربي في التغيّرات السياسية الراهنة:

إن ما يسميه الغرب (بالربيع العربي) هو في حقيقته الجيوبولتيكية (تساقط الدومينو العربية) الذي بدأت شرارته الأولى عندما أحرق البائع المتجول **(محمد البوعزيزي)** نفسه تعبيراً عن احتجاجه على استبداد نظام بلاده التي كان يترأسها زين العابدين بن علي الذي هزمته الجماهير الغاضبة وهروبه الى المملكة العربية السعودية في يوم الجمعة الرابع عشر من جانفي2011 .

ثم انطلقت بعد ذلك في الخامس والعشرين من جانفي 2011، شرارة الثورة الجماهيرية في ساحة التحرير وسط مدينة القاهرة وسائر المدن المصرية، وتنحى جراءها محمد حسني مبارك في الحادي عشر من فيفري 2011، لتنتهي بذلك فترة الجمهورية المصرية الأولى ، ولتبدأ فترتها الديمقراطية الثانية والتي لم تستقر حتى الآن.

ووفق هذا النموذج انطلقت شرارة الانتفاضة الشعبية في عموم اليمن ضد حكم علي عبد الله صالح، ومن ثم في ليبيا حيث بدأت الجماهير بالتحرك في القسم الشرقي من البلاد في السابع عشر من فيفري 2011، و دخلت العاصمة طرابلس في الثاني والعشرين من شهر أوت 2011 وتكللت بالنجاح بإعدام العقيد معمر القذافي في مدينة سيرت في العشرين من أكتوبر 2011، ثم تلى ذلك إضطرابات جماهيرية واسعة في البحرين وأخيراً ثار الشعب السوري ضد نظام الأسد.

إن هذا الهياج الجماهيري لبعض الشعوب العربية ضد أنظمتها الحاكمة هو جوهر الحدث الجيوبولتيكي العربي ومحركه والذي أصبح في نظر الغربيين يمثل انتفاضة سياسية للجماهير العربية المطالبة بالإصلاحات الديمقراطية، وهذا هو ما تطلق عليه الجيوبولتيكيا الانتقادية(7) ـــ (الجيوبولتيكس الشعبي)، إذ تقوم هنا على ثلاث أسس:

- ينبغي النظر هنا إلى (جوهر الحدث) المتمثل بالسياسات التعسف التي تبناها الحكام العرب تجاه شعوبهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم الديمقراطية الأمر الذي ولّد لديهم إستياءً عاماً و شاملاً وخاصة لدى الشباب الأكثر ثورية وتنويراً وتطلعاً وتوقاً للحرية السياسية والأمن و العيش الكريم في بلادهم.
- الدور الفاعل (العامل الحدث) أي التحرك الجماهيري (السكان من خلال الشارع) في خلال استثمار تقنيات الأخبار والاتصالات الحديثة عبر المواقع الإخبارية ووسائل الإعلام المرئية (التلفاز) والالكترونية(مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها) ذات العلاقة المباشرة بالتطور التقني الذي ساهم في تصغير العالم وفك الحصار عن المجتمعات(8).
- البيئة الإقليمية التي يجرى فيها الحدث، حيث انتقلت العدوى من بلد إلى أخر، وبخاصة الدور الذي أداه الشباب التواق للتغيير من خلال نزوله إلى الشارع لتحدي القوة البوليسية لتلك الأنظمة ومواجهة قواتها العسكرية والأمنية بهتافات التغيير، والمطالبة بالعدالة والديمقراطية .

وتسمح لنا التطورات التفاعلية والمعلوماتية وهوامش الحرية المتنامية في السنوات الأخيرة بتطوير الكتابة في هذا الشأن، على رغم ما يلاحظ من أن العملية الحراكية في الشارع العربي والتغيّر الدولي أكثر سرعة وتغيّرا وتطورا من العملية التنظيرية والكتابة الأفاقية الاستشرافية(9).

إذ يتمتع حراك الشارع–مهما كانت علّته وغايتّه وشعارته–بطبيعة تعقيدية يتلاقى فيها الزمان والمكان، وتتداخل فيها الأحلام والتصورات والقيّم، وهو ذو طابع صراعي حتى لو كان سلميا ومنظما، فعنفيته أحيانا من صلب صراعيته الضديّة، وحين يواجه بالعنف والقمع يزداد أكثر.

أما الأمر المضحك فكون هذا الحراك في الأصل نتاجا للسلطة التي جرّت المعارضة والشباب في الخروج إلى الشارع[10]، وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة توضيح عناصر التشخيص التفريقي لدور الشارع العربي فهي:[11]

1. تحديد البنية الأنثروبولوجية الأساسية للدولة المعنية مع تعريف عناصر الاختلاف بين جماعاتها المكونة وعناصر طائفية أو مذهبية أو عرقية أو قبائلية أو غيرها؛
2. تحديد التوجهات السياسية الاعتيادية للدولة المعنية (التقليدية للأنظمة السابقة) بما يتضمن تحديد تموقعها في التوازنات الجيوسياسية القائمة في المنطقة؛
3. تحديد اتجاهات إعادة تموقع الدولة في التغيّرات الطارئة مؤخرًا على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة العربية؛
4. تحديد السلوكات السياسية الراهنة للشارع العربي ورصد حدوث متغيرات سريعة طارئة في هذا السلوك؛
5. نمطية علاقة النظام الحاكم في الدولة بجمهوره ومقدار مجاراته لتوجهات الشارع العربي، حيث تعتبر سيولة التواصل بين الحاكم والمحكوم ومسايرة النظام لمشاعر الشارع العربي عنصر مناعة وقائية ،

ثالثا: حدود قوة الشارع العربي في إحداث التغيير:

إن تحولات الشارع وتفاعلاته مع الدولة في الوطن العربي خلال التحولات الجارية، أدت إلى إفراز قوى اجتماعية جديدة مؤثرة، على تركيبة السلطة وتشكل الأنظمة السياسية، لأن " **قوة الشارع**" ظلت غائبة عن مقاربات العلوم السياسية التي إرتبطت بالسلطة لا بالمجتمع[12]، إلى أن فاجأتها ما يسمى بثورات الربيع العربي، حيث أن تحليل "الشارع" القوة الأكثر تأثيرا في فترات التحولات السياسية الراهنة في الوطن العربي وما بعدها.

ترتبط أهمية الاهتمام بالشارع بـــ "الحالة" الانتقالية التي تشهدها المنطقة العربية منذ ديسمبر عام 2010، والتي أحدثت تغييرا في طريقة التفكير فيما يجري في المنطقة، وأثبتت عدم صحة الكثير من المقولات التي تم التعامل معها على أنها "حقائق" حول المنطقة، والتي منها سكون الشارع وتبعيته للحاكم، حيث ثبت مع التحولات العربية الأخيرة أنه لا يوجد أحد يستطيع أن يتحكم في

الشارع، أو أن يقود حركته، فهو له ديناميكية ذاتية غير مرتبطة بقوة معينة أو بشخص[13].

إذ لم يعد بالإمكان فهم ما يجري في المنطقة العربية، وربما في العالم، من خلال دراسة وتحليل الهياكل والمؤسسات التقليدية، أو بالتركيز على القوى التقليدية، مثل الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، فهناك قوى "جديدة" من خارج هذه المؤسسات، وهي ليست بأحزاب أو بمنظمات مجتمع مدني، أصبحت مؤثرة وقادرة على تغيير سياسات الدول.

إن تحولات الشارع العربي الذي صار يتألف من قوى متنوعة ومتعددة، يصعب في كثير من الأحيان تحديد ماهيتها، أو ديناميكيات إشتغالها، بحيث يمكن تفسير أبعاد تحول الشارع إلى قوة سياسية مؤثرة في تحديد مستقبل النظم في الدول التي تمر بمراحل انتقالية وبناء أو إستكمال المسار الديمقراطي، وربما في تحديد مسار السياسات الخارجية لدولها، وفي تحديد نوعية القضايا الأكثر أهمية فيها، كما أن الشارع، كقوة سياسية مؤثرة، أصبح أكثر تعبيراً عن الحالة التي تعيشها الدول العربية، خاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية.

وتعد المظاهرات بأنواعها والاعتصامات التي يقوم بها المحتجين " المزاج السياسي" للشارع، وقوة مؤثرة في الشارع وكذلك جزء من الشارع، خاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، مثل مصر وتونس وليبيا، واليمن، وسوريا، بحيث أصبحت تؤثر بشكل مباشر وجدي في السياسات الداخلية من خلال تحديد نمط الحكم وفرض الطابع الديمقراطي في الأنظمة الجديدة، وحتى السياسة الخارجية للدول ما يسمى بـــ "الربيع العربي".

وقد كشفت التحولات الأخيرة التي شهدتها الدول العربية عن نوع جديد من التكلفة المترتبة على عدم الاستجابة، وهو قابلية تحول المظاهرات والاعتصامات إلى ثورات كاملة، حين تتحول مطالب المتظاهرين من المطالبة بالتغيير، في إطار النظام القائم، إلى المطالبة بتغيير النظام كاملا، بسبب رفض النظام التغيير الجزئي الذي يطالب به المتظاهرون.

من ثم فإن سلوك التظاهر والاعتصام يعد من الإنجازات الحقيقية للتحولات العربية، حيث أتاحت للمواطن العادي البسيط فرصة للتعبير عن مطالبه وآرائه، فإن مستقبل المظاهرات والاعتصامات بالنسبة للمنطقة العربية يحمل تخوفين رئيسيين؛ ينصرف التخوف الأول إلى التخوف من أن يصبح هذا السلوك ظاهرة متأصلة ومستمرة في الشارع العربي، على نحو قد يعطل مسيرة "**البناء الديمقراطي**" التي تشهدها بعض هذه الدول، وهو ما قد يؤثر بالسلب في هيبة الدولة وأجهزتها المختلفة، ويزيد من تلك المخاوف أن المظاهرات والاعتصامات

في مرحلة ما بعد الهزات العربية باتت تتسم بطابعين سلبيين، هما الطابع الفئوي، والانقسام بين ثنائية التأييد والرفض[14].

ويتعلق **التخوف الثاني** باحتمالات استغلال بعض التيارات المعارضة، ذات الشعبية الكبيرة، هذه الظاهرة لتحقيق مكاسب سياسية خاصة بها، لا سيما وأن الفترة القليلة الماضية عكست إلى حد ما قدرة هذه التيارات على توظيف التظاهر والاعتصام، على النحو الذي يخدم مصالحها الخاصة في المقام الأول.

وأهمية ذلك، في أن ظاهرة الشارع بأنها مرتبطة بالقوى التي تتحدى السلطة فلم تعد قوى خارجة على القانون، اعتادت أعمال النهب أو السرقة، بل هي قوى معروفة بانضباطها، إذ أن في تحدي السلطة مدخلا لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والشارع [15]، ولكن لا ينبغي أن نبالغ في الحديث عن تحول هذا إلى قوة سياسية، لأنه غير قادر على تقديم بدائل بناءة لرسم العلاقاته الجديدة مع الدولة.

ويمكن النظر إلى الحركات الاجتماعية القائمة في الوطن العربي، والتي قد تحتفظ بالعديد من الأنماط من العلاقة بين الدولة وسياسات الشارع، مع ملاحظة أن نمط الصدام والصراع هو النمط المميّز لعلاقاتها مع الدولة، خلال الفترة الحالية والذي يقترب من مفهوم الألتراس[16]، في هدمها للأطر القديمة على المستوي الفكري، وتقديم نوع من الحماية للفئات الأضعف في مواجهاتها مع قوات الأمن، ولكنها غير قادرة على تقديم بدائل بناءة لرسم العلاقات الجديدة بين الدولة والشارع.

وبالتالي، قد لا تكون قادرة على التحول إلى قوة سياسية، ولكنها قد تكون مفيدة لقوى سياسية موجودة، أو ستنشأ، لتستطيع استيعاب المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشارع، والتعبير عنه بشكل حقيقي، فقوة الألتراس بالنسبة لها ستكون مفيدة، لاعتمادها على العدد والتنظيم غير الهيراركي، وهي عناصر مهمة في مواجهة تصلب وتسلط أي نظام سياسي.

كما لايمكن أن نتجاهل الانحرافات التي ظهرت كقوة فاعلة في الشارع، فلم يعد بالإمكان تجاهل وجودها في هذه الدول التي تمر بمراحل انتقالية بعد سقوط النظم فيها، وانتشار حالة من الفوضى الأمنية بها بصورة ملحوظة بعد سقوط رؤوس الأنظمة السياسية السابقة كحال مصر، وليبيا وتونس واليمن وسوريا.

فقد صاحب الانتفاضات الجماهرية العربية تزايد انتشار ظاهرة الانحراف Thuggery، حتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من سياسات الشارع

العربي[17]، وقد تنوعت مسميات هذه الظاهرة من دولة لأخرى، بحيث أدت حالة ضعف الدولة في مراحل ما بعد التغيير، التي تمر بها بعض الدول العربية إلى تطور هذه الظاهرة، وتكشفت عنها أبعاد لم تكن معروفة من قبل.

ويعود السبب الرئيسي لذلك، وراء تزايد أعداد المنحرفين في المراحل الانتقالية، واتساعها في الشارع العربي، بالأساس إلى ضعف الدولة ومؤسساتها الرسمية، وسيادة قيّم عدم احترام القانون، وتآكل هيبة الدولة، وغلبة الشعور بالاستبعاد الاجتماعي على الشعور بالاندماج في المجتمع؛ فظاهرة الانحراف والجريمة هي نتيجة حتمية لما يعرف في أدبيات التنمية الدولية بالدولة الرخوة، والتي تعني الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأنه لا أحد يحترم القانون.

ولقد تطورت جماعات المنحرفين من كونها جماعة من المجرمين والمسجلين خطر إلى جماعات ارهابية ودواعش وأمراء حروب Warlords، أو إلى عصابات جريمة منظمة Organized Crime Gangs، لديهم من القدرات والإمكانيات التسليحية ما قد يؤهلهم لمواجهة الدولة، وربما لهزيمتها.

وهذا التطور قد ينقل الصراع بين المنحرفين والدولة إلى مستوى أكثر تعقيدا[18]، فهذه الجماعات لم تعد تسعى إلى فرض سطوتها على الشارع فقط، وإنما على الدولة ذاتها، كما قد تتحول جماعات المنحرفين إلى فاعل رئيسي في المجتمع، وفي العملية السياسية بصورة قد تصل معها لأن يكونوا خصما للدولة ذاتها.

الخاتمة: رهنات الشارع العربي في ترسيخ العملية الديمقراطية:

إن تزايد أهمية تأثيرالشارع في دارسات المجال العام والمواطنة، من حيث القوى المؤثرة فيه، ونوع القضايا التي تتم مناقشتها، واستراتيجيات وأدوات عمل تلك القوى، كما ترتب على هذا التأثير تحول مستمّر ومتداخل الأبعاد في المجال العام والمواطنة، على مستوى الذات الفاعلة فيه، وعلى مستوى مساحات المجال العام، وعلى قيّم المواطنة، وعلى مستوى عنصري الزمان والمكان.

كما أصبح الشارع المؤثر الأكبرفي عملية صنع القرار الداخلي في الدول العربية، وكذلك في علاقاتها الخارجية حتى ولو أنها لا تزال محدودة، يدفع لأن نقول أن الشارع استحدث له في أدبيات علم السياسة التي تناولته بشيء من التحليل في إطار التحولات العربية الراهنة، حيث حدد موقف الشارع، وقوة هذا الشارع ناهيك عن السلطة التي يمكن أن يضطلع بها الشارع اليوم، فالمنطق الذي يتحكم في المواطنة والمجال العام من خلال

تطورات الشارع ومواقفه وقوته وسلطته أدت إلى تفعيل حركية داخلية تشمل نشاطات المجتمع المدني والأحزاب السياسيية، والجماهير العريضة من الشعوب، وكل الحركات الاجتماعية، إلى جانب حركية خارجية ذات أبعاد مشتركة منها الإنسانية، وتوحيدالرؤى حول البناء الديمقراطي، والمواقف المشتركة والتي أصبحت تتعدى حدود الدولة وتتفوق على قوتها.

ويمكن أن يحمل الشارع العربي في بناء المسارالديمقراطي جملة من الرهانات منها:

1. التعود على الاعتصامات مما يؤدي إلى شلل وظيفي قد يمس كل مؤسسات الدولة في العالم العربي؛
2. التخوّف من مصير الديمقراطيات الوليدة التي قد لا تكون ليبرالية كما يشتهي الغرب، لأنها قد تتحول الى ديمقراطية دينية، وربما ردكالية؛
3. تعدد المجموعات والقيادات الداخلية للجماهير داخل كل بلد من بلدان الانتفاضات الشعبية وصعوبة تجميعهم في تكتل واحد مضمون وواضح الاهداف والتوجهات .
4. التحولات في العالم العربي وإن كانت تتوافق وتطلعات الدول الغربية في حلحلة الأنظمة القديمة بما يخدم مشروع الشرق الأوسط الكبير، إلا أنها حسب رأي الغرب حركات غير مضمونة، فما يسمى بـــ "الربيع العربي" لايشبه تحولات أنظمة اوروبا الشرقية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي عام1989.

التهميش*i*

(1) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات** (الجزائر: دار هومة، ط.4، 2002)، ص.56.

(2) (2) شلبي، **مرجع سابق**، ص.56.

(3) عبد الودود مكرم، **القيم ومسئوليات المواطنة: رؤية نقدية** (القاهرة: دار الفكر العربي: 2004)، ص.39.

(4) في الغة الفرنسية أشار: **القاموس الفرنسي "لاروس" LAROUSSE** إلى المواطنة على أنها معنى المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر، ولفظ المواطن بمعنى الشخص الذي يتمتع بعضوية بلد ويستحق ما ترتبه هذه العضوية من إمتيازات. أنظر:

- Gére François, **Dictionnaire de La Pensée Stratégique** (Paris: Larousse Bordas/ her 2000) ,P.312.

-وفي اللغة الانجليزية أشار **قاموس"أكسفورد" Oxford world power dictionary** إلا أن كلمة المواطنة ***Citizenhip*** تستخدم ليقصد بها حالة أن يعد الفرد كونه يعيش في رحاب دولة معينة وينتمي إليها ويخلص لها فيحضى من ثم بالحماية أو يتمتع بالعضوية فيها سواء بحكم المولد أو بحكم إكتساب الجنسية.

أنظر:

-Oxford world power dictionary (china: oxford university press, 2006),P.105.

(5) يرضوى عمار، "الزاحفون: نموذج اللاحركات الاجتماعية في تحليل سياسات الشارع،" **السياسة الدولية**، ع.187 (يناير 2012)، ص ص.184-191.

(6) ***المرجع نفسه***.

(*) **أنماط الدراسات الجيوبولتيكية الانتقادية**

1.الجيوبولتيكس المنهجي . (Geopolitics Formal)إشارة الى الفكر الجيوبولتيكي التقليدي ، وهي مؤسسة فكرية واسعة للجيوبولتيكس.

2.الجيوبولتيكس العملي : (Practical Geopolitics) ويرتبط هذا النمط بالسياسات الجغرافية ذات العلاقة بالممارسات اليومية للسياسة الخارجية للدول التي تشكل الهيكلية العامة لتصورات السياسة الخارجية وفق تطور الأحداث قبل صياغة قرار الولايات المتحدة للتدخل في البلقان.

3.الجيوبولتيكي الشعبي : (Geopolitics Popular) هو ذلك النمط من الجيوبولتيكس الذي تعالجه أو تثيره الصحافة ووسائل الأعلام الأخرى ، التي بدورها تمثل الثقافة الشعبية بهذا العلم . بمعنى أنه الفهم الجمعي او القومي أو ألأممي للأمكنة والشعوب والإحداث العابرة للحدود الجغرافية او السياسية.

4.الجيوبولتيكي التركيبي : (Structural Geopolitics) يهتم هذا النمط بدراسة العمليات والنزاعات التي تحدد كيف يجب ان تمارس كل الدول سياساتها الخارجية . وهذه العمليات والنزعات تشمل اليوم ، العولمة ، المعلوماتية و مخاطر انتشارها المطلق العنان ، بفعل نجاح الثورة العلمية – التكنولوجية و ثقافتها حول العالم. أنظر:

- فؤاد حمه خورشيد،" ثورات الشارع العربي : تحليل جيوبوليتيكي نقدي ، "أنظر على الرابط التالي: http://www.magharebia.com/21cocoon/AWI/xhtmlt/ar/2012/phd (2012/05/12)، ص ص.3-4.

(8)Dario Bahistlla, **Théories des Relation Internationales** (Paris: Presses de Sciences Po,2**em** éd,2006), p.191.

(8) استشراف المستقبل مبحث علمي برز منذ حوالي أربعة عقود وأصبح يطلق عليه علم المستقبل Futurolgy. أنظر:

-السيد يسين، **رؤية عربية لمشكلات العالم المعاصر** (الاسكندرية: دار العين للنشر، 2009)، ص ص.93-94.

(9) بومدين بوزيد،" حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل التعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.11 (صيف 2006)، ص ص.51-70.

(10) محمد أحمد النابلسي،" حول قابلية الدول العربية لحضانة الثورات،" أنظر على الرابط التالي: www.arabpsynet.com/documents/DocNabulsyAbilityArCareRevol.pdf (2012/10/22)، ص.4.

(11)H. C. Williams, "The Institutions of Security: Elements of a Theory of Security Organizations", **Cooperation and Conflict**, Vol. 32, n° 3 (2012), pp. 24-36

(12) أشرف عبد العزيز عبد القادر، "المحتجون والتأثير في سياسات الدول،" **السياسة الدولية**، ع.187 (يناير 2012)، ص ص.169-178.

(13) انيا مكرم، "التيار الرئيسي: الرأي العام ما بعد الثورات،" **السياسة الدولية**، ع.187 (يناير 2012)، ص ص.201-207.

(14) أمل حمادة،" متحدو السلطة: الألتراس نموذجا،" **السياسة الدولية**، ع.187 (يناير 2012)، ص ص.223-228.

(15) إن مفهوم **"الالترا" Ultra** يشير إلى الشيء الفائق والزائد عن الحد، وكان تقليديا يستخدم لوصف مناصري قضية معينة بشكل يفوق ولاء أصحاب القضية الأصليين لها، ثم انتقل المفهوم إلى مجال الرياضة، حيث استخدم لوصف مشجعي ناد معين. ونميز في هذا الإطار بين الألترا والألتراس Ultra and Ultras حيث إن الألتراس كمفهوم، يستخدم في الأدبيات لوصف الجماعات من المشجعين المتشددين الذين تقترب أطرهم الفكرية والحركية من الحركات الفاشية التي ظهرت وسادت في أوروبا في القرن العشرين. أنظر:

-**المرجع نفسه.**

(16) عبد العزيز عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص.169-178.

(17) حمادة، **مرجع سابق**، ص ص.223-228.